

بعد ذلك ان يجعل عوضا عن المهر رجل تزوج امرأة على مهر
 مؤجل ثم طلقها قبل مضي الاجل فلاجل على جاله امرأة قالت
 زوجتي من سنت فزوجها من نفسه فانه يصح النكاح هكذا
 ذكره ورايت في وقف الهلال انه لا يصح وكذا ذكر القاضي في
 الفتاوى الصغرى للعام الشهيد وسالت مولانا جمال
 الدين البيهزوي وحكى له هذه الاقاويل وعن صحته فقال
 الاصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل معرف فلا يدخل
 تحت المنكر وانما وكلته بان تزوجها من رجل نكر وعلى
 هذا الاصل مسائل كثيرة في الجامع الكبير وغيره ولعل هذا
 القائل ذهب الى ان المرأة قد علمت من الوكيل انه يريد
 ان يتزوجها اذا اطلقت له بان تزوجها ممن شاء مع علمها
 بان يتزوجها من نفسه يجوز تزوج امرأة على مهر معلوم
 ودفع المهر اليها ثم مرض فعقد مرة اخرى ان قال تان كان
 عقد حاجتست يصح يعني يلزمه المهر الثاني والمثلية تاتي
 على الاستقصاء في الابواب الاخر رجل تزوج ابنة الصغير
 وضمن المهر ثم قال الاب ابني يقول كنت بالغايوم العقد
 ومارضيت بهذا فان قال الاب وقت العقد ان الابن غير بالغ

ان الوكيل تزوج فالرثة حل
 تحت المنكر

وضمن المهر ان لم يقبل الابن يجب عليه نصف المهر وانما مهرها
 في نكاح الكافي رجل تزوج امرأة بعشرة دينار واعطاهما
 دراهم وعروضها بعد عشرة دينار علم الشهود وانما مهرها
 قصاصا بالعشرة فلم ان يشهدوا بالتمسك والافلا امرأة
 وكلت رجلان لزوجها بالف ملكي فزوجها بالف نيسابوري
 فلم ترض المرأة قال لا يصح لانه خالف مؤكدا ذكره وهو الصحيح
 والاشكال فيه ان النيسابوري خير من المكثي فكان هذا خلا
 الى خير فينبغي ان يصح العقد كما اذا وكل ببيع عبده بالف ببيع
 بالفين اجاب سيدنا جمال الدين عن هذا الاشكال وقال
 جوابه صحح لانها امرت بان يزوجها بالدرهم وبما هو في حكم
 وقد تزوجها بالذهب وعند اختلاف الجنس لا يعد خيرا
 بخلاف الالف والالفين لانها من جنس واحد فيعد خيرا
 امرأة قالت لزوجها اكر من كافر خوامهم بشدا زبراي تويل يا
 بشوم فانها تنوب ويجرد النكاح صبي اقص صبيته يجب
 عليه مهر المثل رجل منع امراته من دخول دارها فله ذلك
 وهل له ان يمنع والديه عن زيارتها الفتوى في ذلك
 على ما ذكره الفقيه ابو الليث في الفتاوى وان المذكور

مطلوب
 في زوجها وعلى الفقهاء الام

فا

الصح